

الإدارة الإسلامية في اليمن حتى قيام الخلافة العباسية

الدكتور محسن يونس

قسم التاريخ

جامعة تشرين

الإدارة الإسلامية في اليمن حتى قيام الخلافة العباسية

الدكتور محسن يونس

قسم التاريخ

جامعة تشرين

الإدارة الإسلامية في اليمن حتى نهاية الدولة الأموية:

بدأت بوادر التنظيم الإداري في الإسلام بالظهور منذ بيعة العقبة الثانية^(١)، وتجلّت معالمه في الصحيفة التي وضعها الرسول (صلى الله عليه وسلم) بين المهاجرين والأنصار، ويهود يثرب، ومن بقي من العرب على الشرك، إذ رسمت هذه الصحيفة أسلوب العمل بين جميع فئات المدينة، وتوضح القواعد الأساسية لهذا الترابط في النص على "أن المؤمنين أمة دون الناس" وأن أفراد هذه الأمة عليهم تنظيم العمل فيما بينهم من أجل السهر على الأمن والقضاء على المفسدين^(٢).

فلما كان فتح مكة وما أعقبه من استسلام هوازن وثقيف، بدأت القبائل تدخل في دين الله أفواجا وترسل وفودها منذ نهاية العام الثامن للهجرة وطوال العام التاسع، واقتضى هذا التطور تعديلاً واسعاً في النظام السياسي الإداري الذي سبق أن أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم، بمقتضى الصحيفة ويتجلى هذا التطور بشكل واضح في سورة التوبة، التي تضمنت أحكاماً نهائية خاصة فيما يتعلق بموضوع الجهاد، وعلاقات المجتمع المسلم بالمجتمعات الأخرى. أما القبائل التي تراكمت في إعلان إسلامها أو إرسال وفود من قبلها لبيعة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد غدت عرضة لغزو المسلمين حتى تقرّ بالإسلام وتعترف برئاسة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، كما

كان حال بعض القبائل كبنو الحارث بن كعب، إذ بعث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، خالد بن الوليد في شهر ربيع الأول أو في جمادى الأولى من السنة العاشرة للهجرة إلى نجران، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثاً فإن استجابوا قبل منهم إسلامهم وإلا وجب عليه قتالهم^(٣)، كما وجّه الرسول صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في سرية إلى اليمن في رمضان^(٤)، فأسلمت همدان، ثم تتابع أهل اليمن على الإسلام وأما من بقي على يهوديته ونصرانيته فعليه الجزية، على كل حال، ذكراً أو أنثى حرّاً أو عبد دينار وافياً من قيمة المعافر أو عرصة ثياباً^(٥).

بدأت طبقة العمال الإداريين في الدولة الإسلامية بالظهور منذ السنة التاسعة للهجرة نظراً لاتساع سلطانها على جميع أرجاء شبه الجزيرة العربية، كما ظهر العمال الذين كان يرسلهم لجمع الزكاة والصدقات والجزية فضلاً عن تعليم القرآن للناس، ومما يتصل بشؤون الدين من معاملات، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يختارهم من صحابته كلاً بحسب مواهبه واستعداده. وكانت القدرة على نشر الدعوة هي الأساس الأول للعمل في الميدان الإداري^(٦).

فما نصيب اليمن من هذا التنظيم الذي جاء به الإسلام؟ وكيف حكمت من الناحية الإدارية حتى قيام الدولة العباسية؟

يرى بعض الإخباريين أن بلاد العرب الجنوبية قُسمت من الناحية الإدارية في العصر الإسلامي إلى مناطق عديدة لسهولة إدارة شؤونها، أطلق على كل قسم من أقسامها اسم (مخلاف)، وقد أشار المقدسي في مؤلفه (أحسن التقاسيم) إلى هذه التسمية بقوله: "اليمن موضع واسع يُميز بالمخاليف"^(٧).

غير أن الأخباريين العرب لم يتفقوا في مؤلفاتهم على تعريف موحد للوحدات الإدارية في اليمن. فعلى سبيل المثال يرى ياقوت الحموي في معجمه أن مخاليف اليمن هي بمنزلة الكور، أو الرساتيق^(٨).

أما الديار بكري، فيرى أن المخلاف بلغة أهل اليمن يعني: الكورة، والإقليم، والرساق^(٩)، بينما يعتبر ابن المجاور المخلاف بمعنى (أعمال) جاعلاً (الحصن) مركزاً رئيسياً للمخلاف الذي يجمع عدة (أعمال) موضعاً أنه ما كان حول كل حصن من القرى والزرعات فهو مخلاف^(١٠).

وقد اتفق اليعقوبي، وياقوت الحموي، والديار بكري، في تعريف المخلاف وذكر أنه يعني (الكور)^(١١)، غير أن عمارة اليمني اختلف مع هؤلاء قائلًا: "المخلاف عند أهل اليمن عبارة عن قطر واسع"^(١٢).

وفي تطور لاحق أصبحت المخاليف اليمنية تنسب في الأمصار العربية إلى نسب مختلفة، فتارة ينسب المخلاف إلى أودية خصبة^(١٣)، أو حصون قوية^(١٤)، أو إلى قبيلة من القبائل كأن يقال: مخلاف كندة، أو خولان، أو مهرة... إلخ^(١٥).

ومن جانب آخر تشير بعض المصادر اليمنية القديمة ككتاب صفة جزيرة العرب للهمداني، ومنتخبات نشوان الحميري، إلى تقسيم إداري أصغر في بلاد اليمن في تلك الفترة ألا وهو (المحفد)، الذي يعني القصر الملكي.

وكما اختلف الأخباريون حول معنى المخلاف، فقد وقعوا في الاختلاف نفسه في عدد من المخاليف اليمنية. فقد جاء عددها عند اليعقوبي أربعة وثمانين مخلاًفاً^(١٦)، بينما ورد عددها عند المقدسي وابن خرداذبة يزيد على (١٠٠) مخلاف^(١٧)، بينما ذكر ياقوت عددهم (٧٠) مخلاًفاً^(١٨). أما الهمداني فلم يذكر في كتابه صفة جزيرة العرب أكثر من (٣٥) مخلاًفاً^(١٩).

ومهما اختلفت تقديرات الأخباريين لمخاليف اليمن، فإن مخاليفها كانت في صدر الإسلام وفق ما يلي:

صنعاء ومخاليفها، الجند ومخاليفها، حضرموت ومخاليفها،^(٢٠) عُمان^(٢١). أما إدارة هذه الأقسام الإدارية في الدولة الإسلامية فكانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، جميعها تحت إمرة باذام، فلما مات قسمها الرسول بين جماعة من أصحابه،

وأفرد كل رجل بحيزة، ووجه على أعمال حضرموت ثلاثة: فرقها فيما بينهم فجعل على السكاسك، والسكون، عكاشة بن ثور، وعلى بني معاوية بن كندة، عبد الله بن قيس (أبو موسى الأشعري). والمهاجر، فاشتكى فلم يذهب حتى وجهه أبو بكر. وعلى حضرموت زياد بن لبيد البياضي، وكان زياد يقوم على عمل المهاجر. واستعمل عمر بن حزم على نجران، وخالد بن سعيد العاص على ما بين نجران وزممع وزبيد، وعامر بن شهر على همذان، وعلى صنعاء شهر بن باذام، وعلى عمان والأشعريين الطاهر بن أبي هالة، وعلى مأرب أبا موسى الأشعري، وعلى الجند يعلى بن أمية. وكان معاذ معلماً ينتقل في عماله كل عامل باليمن وحضرموت^(٢٢).

وفي مكان آخر ذكر الخزرجي أن معاذاً عين على جمع صدقة الجند وحمير وجزية أهل الزمة فيها^(٢٣). بينما ذكرت بعض المصادر تعيين علي بن أبي طالب على جمع صدقة نجران وجزية النصارى فيها^(٢٤).

وبوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، أصبح الخليفة رأس المجتمع السياسي والمالك لزمم الحكومة الدنيوية. وتذكر (نجدة خماس) في كتابها الإدارة في العصر الأموي^(٢٥) "أن الخلافة في الإسلام لا تعتمد على تفويض إلهي، بل على إدارة المؤمنين، إذ إن الخليفة لا يستلم منصب الخلافة بتعيين إلهي أو بحق الوراثة، وحصر الوراثة بالأسرة الأموية لا يعني أنهم اتبعوا المبدأ الوراثي بالمعنى الذي نفهمه في العصر الحديث، إذ لم يكن من المحتم أن يعقب الابن أباه في المنصب، كما أنه لا بد من أخذ البيعة من الشعب، وإن كانت الموافقة صورية في الأغلب وإن عبّر عنها بأساليب مختلفة ما بين الانتخاب الشعبي العام إلى مجرد الاعتراف بشخص قد عين سابقاً".

كما أنه كان على الخليفة أن يسير وفقاً لما ورد في كتاب الله وسنة نبيه. إلا أن الخليفة لم يكن مسؤولاً قانونياً تجاه أي شخص أو مؤسسة دنيوية ولم تكن آنذاك لمحاسبته وعقابه إذا أخطأ ولذلك كانت سلطاته واسعة^(٢٦).

ويذكر صالح أحمد العلي أن الخلفاء كافة، وخاصة عمر، كانوا يستشيرون في أغلب الأحيان فيما يعرض لهم من قضايا، إلا أنهم لم يكونوا ملزمين بقبول آراء المستشارين... ثم إن اختيار هؤلاء المستشارين كان يعتمد رغبات الخليفة لا قانوناً عاماً معترفاً به^{٢٧}. وللخليفة باعتباره رئيساً للدولة والمهيمن على أزمة النظام الإداري حق اختيار من يشاء لتصرف شؤون الإدارة والحكم، وهو مسؤول عن أعمال من يختارهم لأنهم خاضعون له ويعملون باسمه^(٢٧).

بعد هذه المقدمة العامة عن كيفية إدارة الدولة الإسلامية في ظل الخلافة الراشدية تنتقل إلى بحث إدارة جزء من هذه الدولة في ظل الخلفاء الراشدين ألا وهو بلاد اليمن:

إدارة اليمن في عهد أبي بكر (رض)٠ (ربيع الأول ١١هـ - جمادى الآخرة ١٣هـ):

في واقع الأمر لم تتضح التقسيمات الإدارية تماماً في الدولة الإسلامية عامة في خلافة أبي بكر ولا في عهد من خلفه من الخلفاء الراشدين، لأن الفتوحات وإن تمّ قسم كبير منها في عهد عمر بن الخطاب إلا أنها لن تستقر وتتخذ معالمها إلا في العصر الأموي واتسمت تلك التقسيمات بالطابع العسكري عندما أوجد عمر ما يسمى بالأمصار. وقد اتفق معظم المؤرخين على أن هذه الأمصار سبعة: غير أن المؤرخ الدمشقي ابن عساكر جمع في تاريخه روايات مختلفة عن أسماء الأمصار^(٢٨)، فالبعض يضيف مكة ويجعلها ثمانية، والبعض يجعلها سبعة فيضيف مكة واليمن ولا يذكر مصر والجزيرة، ويعرف أبو عبيد القاسم كلمة المَصْر بقوله: "يكون التمييز على وجوه، فمنها البلاد التي يسلم عليها أهلها مثل المدينة والطائف واليمن. ومنها أرض لم يكن لها أهل فاخطئها المسلمون اختطاطاً ثم نزلوها مثل الكوفة والبصرة والفسطاط..."^(٢٩).

وفي مكان آخر يشير المستشرق الروسي (بارتولد) إلى أن كلمة مصر يمنية تعني المدينة^(٣٠).

وقد ذكر صالح أحمد العلي أن الطابع العسكري صفة بارزة لهذه الأمصار طوال القرن الأول الهجري. وهذه الأمصار رغم سعة البلاد التي تتبعها إدارياً، لم تكن للدولة الإسلامية، بل كانت كلها تابعة للخلفاء الذين كانوا يقيمون في المدينة أولاً، ثم في دمشق، ويتمتعون بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة تخضع لها الأمصار^(٣١).

ومهما يكن من أمر فإن البلاذري يذكر "أنه لما كانت خلافة أبي بكر جمع كنده، والصف، وحضرموت، لوال واحد^(٣٢)". وقد جمعت اليمن كلها لوال واحد في خلافة عمر بن الخطاب، واستمر الأمر على هذا الشكل حتى نهاية العصر الأموي، وقيام الدولة العباسية، وأصبح والي اليمن يعين من قبل الخليفة الأموي في دمشق^(٣٣).

إلى جانب ذلك فقد ذكرت مصادر عديدة أنه في عهد الخليفة الأول أبي بكر، تعين عدد من الولاة على مناطق مختلفة من اليمن كالمهاجر بن أبي أمية على صنعاء أثناء الردة، وقيس بن مكشوح المرادي^(٣٤) بعيد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وزيد بن لبيد الأنصاري على حضرموت^(٣٥)، وأبو موسى الأشعري على زبيد ورمع^(٣٦)، ومعاذ بن جبل على الجند ومخالفها حتى ذي الحجة ١١هـ^(٣٧)، حيث خلفه عليها عبد الله بن أبي ربيعة^(٣٨)، وفيروس الديلمي^(٣٩)، على صنعاء أثناء ردة قيس بن مكشوح المرادي. وفي سنة ١١هـ نقل إليها أبو بكر يعلى بن منبة الذي كان يشغل منصب عامل خولان صعدة أثناء الردة^(٤٠).

كما عين حذيفة بن محصن الغلفاني على عُمان^(٤١)، وعبد الله بن ثور على جرش^(٤٢).

إدارة اليمن في عهد عمر بن الخطاب (جمادى الآخرة ١٣هـ إلى ذي الحجة ٢٣هـ):

لم تظهر الإدارة المركزية بجلاء في الدولة في الدولة الإسلامية في عهد الخليفة أبي بكر نظراً لقصر فترة خلافته التي لم تدم أكثر من سنتين وأربعة أشهر^(٤٣)، وإنما ظهرت خلافة عمر، ولا يعتقد هذه المركزية كانت ناجمة عن رغبة الخليفة في التدخل في شؤون كل ولاية قد اهتمامه بإحلال الحق والعدل في كل منطقة وصل إليها المد

الإسلامي، خوفاً من أن لا يطبق ولاته وعماله توصياته، لأنه يؤمن إيماناً عميقاً أن المسؤولية أولاً وأخيراً هي مسؤولية الخليفة، وقد ظهر ذلك بوضوح في الولاة الذين كان ينتقيهم وفي مراقبته الشديدة لهم ومحاسبته إياهم وفي ربط أكبر عدد ممكن من الولاة مباشرة به، فهو الذي كان يعين ولاية مكة والطائف واليمن والكوفة وأجناد الشام ومصر والبحرين والموصل وإذربيجان^(٤٤).

ولم يكن عمر يعين الولاة فقط، وإنما كان يعين عمال الخراج وكتّاب الدواوين والقضاة في الأمصار، أي لم يكن الأمير أو الوالي يتمتع بالصلاحيات الواسعة التي أصبح يتمتع بها في خلافة بني أمية. كما سنرى فيما بعد.

وكثيراً ما كانت تنحصر صلاحيات الوالي في عهد هذا الخليفة بنص التعيين الذي صدره بتعيين والٍ من الولاة على الصلاة أو الحرب أو الخراج أو ثلاثهم معاً. ويذكر الطبري في تاريخه أن ولاية عمر على اليمن وغيرها كانوا مسؤولين عن أعمالهم مباشرة تجاهه^(٤٥). وحول الأمر نفسه يذكر صاحب الوثائق السياسية اليمنية أن عمر، كتب إلى عماله أن يوافوه بالموسم (الحج) فوافوه فقال: "أيها الناس إني بعثت عمالي هؤلاء ولاية بالحق عليكم ولم أستعملهم ليصيبوا من أبشاركم ولا من دمائكم ولا من أموالكم، فمن كان له مظلمة عند أحد منهم فليقم: أقيده منه"^(٤٦).

بهذه الطريقة وعلى هذا النهج من الحكمة والعدل حكم الخليفة عمر اليمن وباقي أجزاء الدولة الإسلامية، وقد ذكرت مصادر عديدة عماله في بلاد العرب الجنوبية وفق ما يلي:

عبد الله بن أبي ربيعة على الجند ومخاليقها^(٤٧)، وزباد بن لبيد الأنصاري على حضرموت^(٤٨). يعلى بن منبه على صنعاء ومخاليقها^(٤٩)، ولم يعزل عنها سوى عام واحد سنة ١٥هـ حيث عين بدلاً منه المغيرة بن أبي شعبة^(٥٠). حذيفة بن محصن الغلفاني على عُمان في الفترة ما بين (١٣-٢٠هـ)^(٥١). ويشير كل من البلاذري وابن عبد البر إلى تولية عثمان بن أبي العاص على عُمان والبحرين عام ١٥هـ^(٥٢). عكس

ما جاء في الطبري من أن ولاية عثمان بن أبي العاص الثقفي بدأت في عُمان عام ٢٣هـ^(٥٣). كما يشير ابن سعد إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد استعمل على اليمن خلاد بن سويد دون أن يحدد مركز حكمه فيها^(٥٤).

إدارة اليمن في عهد الخليفة عثمان بن عفان (محرم ٢٣هـ - إلى ذي الحجة ٣٥هـ):

تميزت إدارة الخليفة عثمان للدولة الإسلامية ، ولاسيما اليمن بمرحلتين أساسيتين، الأولى هي فترة زمنية ليست طويلة وقد بدأت عندما تسلم أمر خلافة المسلمين بعد عمر وأبقى حالة الأمصار على ما كانت عليه زمن سلفه.

وأما المرحلة الثانية فهي الفترة التي بدأ فيها بعزل الولاة السابقين وتعيين أقربائه من بني أمية لهذه المناصب ضارباً بنهج الخليفة عمر في عملية انتقاء الولاة وبمبدأ تكافؤ الفرص الذي سار عليه من قبله أبو بكر وعمر عرض الحائط. وقد سببت له هذه الإدارة وهذه السياسة في أمور ولايات الدولة الإسلامية ومن ضمنها بلاد العرب الجنوبية وما يعرف في التاريخ الإسلامي باسم الفتنة الكبرى التي لم تنته إلا بقتله.

فمن هنا بدهي القول: أن تشهد ولايات الدولة العربية الإسلامية في عهده حالة عدم الاستقرار والفوضى والاضطراب. ولكن مهما يكن من أمر فقد ذكرت المصادر أنه كان على اليمن في عهده يعلى بن منبه على صنعاء^(٥٥)، وعلى الجند عبد الله بن أبي ربيعة^(٥٦)، وعلى حزموت عدي بن نوفل^(٥٧)، وعلى عُمان عثمان بن أبي العاص^(٥٨).

عمال الخليفة علي بن أبي طالب (٣٥هـ - ٤٠هـ) على اليمن:

يبدو أن التنظيم الإداري للدولة الإسلامية في عهد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان مضطرباً. فقد كان وجهة نظر هذا الخليفة أن يعزل جميع عمال عثمان ومن بينهم يعلى بن منبه والي اليمن، حيث أرسل بدلاً عنه عبد الله بن عباس^(٥٩)، ويذكر عن (يعلى بن منبه) في عدد من المصادر القديمة أنه قام بنهب أموال بيت

المسلمين في اليمن وخرج إلى مكة لتمويل المعارضة التي قامت في وجه علي يوم معركة الجمل سنة ٣٦هـ^(٦٠).

وبعد احتدام الصراع السياسي بين الخليفة علي، ومعاوية بن أبي سفيان، نجد أن هذا الصراع لم يقتصر على المناطق الشمالية من بلاد العرب، بل تعداها إلى بلاد العرب الجنوبية عندما أرسل معاوية من قبله بسر بن أبي أرطأة^(٦١)، في ثلاثة آلاف مقاتل إليها حيث تذكر المصادر هرب عاملها عبد الله بن عباس إلى الكوفة، واستخلف عليها نيابة عنه عبد الله المدان الحارثي^(٦٢).

غير أن صاحب معاوية بن أرطأة تمكن من السيطرة على اليمن حتى أخرجه منها الخليفة علي بواسطة مجموعتين من أنصاره بقيادة جارية بن قدامة، ووهب بن مسعود^(٦٣). غير أن هذا الاستقرار في بلاد اليمن لم يدم طويلاً لعلّي حيث لقي مصرعه على يد عبد الرحمن بن ملجم، وانتقلت الخلافة بعده إلى معاوية المؤسس الأول للخلافة الأموية فدخلت الدولة الإسلامية بما فيها اليمن مرحلة جديدة من الحكم والإدارة.

وبما أن طبيعة البحث تقتضي منا بحث جانب واحد من هذه المرحلة ألا وهو إدارة اليمن في (عصر الدولة الأموية) فإننا هنا سنحاول التعمق في دراسة هذا الجانب من حيث التعرف على ولاه اليمن والمهام الملقاة على عاتقهم وكيفية إدارتهم لهذا العصر في هذا العصر.

إدارة اليمن في العصر الأموي:

لم تتضح التقسيمات الإدارية تماماً في العصر الراشدي لأن الفتوحات وإن تمّ قسم كبير منها في عهد عمر بن الخطاب، إلا أنها لم تستقر وتتخذ معالمها إلا في العصر الأموي، واتسمت تلك التقسيمات بالطابع العسكري عندما أوجد عمر ما يسمى بالأمصار. واتفق معظم المؤرخين في مؤلفاتهم على أن هذه الأمصار السبعة. وقد جمع ابن عساكر في تاريخه روايات مختلفة عن أسماء هذه الأمصار فبعض

المؤرخين يضيف مكة ويجعل الأمصار ثمانية، وبعضهم الآخر سبعة فيضيف مكة واليمن ولا يذكر مصر والجزيرة، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.
أما في العصر الأموي فقد انقسمت الدولة الإسلامية إلى ولايات سبعة كانت اليمن إحداهما هي: الشام، والجزيرة، والحجاز، واليمن، والعراق، ومصر، وإفريقية، والمغرب. هذه الولايات كانت تدار إدارة مركزية منذ العصر الراشدي مروراً بعصر الخلافة الأموية. على اعتبار أن الخليفة كان بمنزلة رئيس للدولة والمهيمن على زمام النظام الإداري، فكان من حقه اختيار من يشاء لتصريف شؤون الإدارة والحكم، وهو مسؤول عن أعمال من يختارهم لأنهم خاضعون له ويعملون باسمه وقد ظهرت هذه الإدارة بشكل واضح في عهد الخليفة عمر أكثر من عهد أبي بكر نظراً لقصر فترة خلافته^(٦٤).

أما في العصر الأموي فقد تعددت مهام الوالي وتنوعت، فكثيراً ما كان يوكل إليه جمع الضرائب^(٦٥)، والقضاء، ونشر التعليم، وإمامة الناس في الصلاة، وأخذ البيعة للخليفة، وحث أهل اليمن إلى وجوب الطاعة للخليفة والمشاركة في خدمة الدولة في مجالاتها المختلفة، كما يقوم الخليفة بتعيين مساعدين للولاة في المناطق والمراكز الصغرى^(٦٦)، في هذا المصير.

ومن جانب آخر كان عمال اليمن يختارون مساعدين بأنفسهم^(٦٧)، وكانت صلاحياتهم في بعض الأوقات تتعدى إلى قيامهم باستخلاف عمال جدد مثلما حصل لعبد الله بن أبي ربيعة ويعلى بن منبه وقامت حاضرة الخلافة بالموافقة على تعيينهما^(٦٨).
كما شملت صلاحيات الولاة جواز الحكم بالإعدام في قضايا القصاص أو الرجعة عن الإسلام^(٦٩) دون الرجوع إلى الخليفة.

بالإضافة إلى ذلك كثيراً ما كان الوالي يرفع إلى الخليفة بعض القضايا التي يكون فيها بعض الإشكاليات لإعطاء توجيهاته بحلها^(٧٠).

وقد رأينا من الأهمية بمكان بحث هذه المهام التي تولاها ولاية أهل اليمن بشيء من التفصيل والتدقيق لضرورة اقتضاها البحث وأبرزها:

١- نشر الدين الإسلامي:

يبدو أن الإدارة العربية الإسلامية في الولايات لم تقتصر على الجانب المالي وإنما كان لها مسؤوليات أخرى كان في مقدمتها نشر الدين الحنيف وتعليم الناس أصول دينهم وسنن نبيهم، وحول هذا الأمر أورد ابن الجوزي قول لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- جاء فيه: "والله ما أرسل عمالي إليكم ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أرسلتكم إليكم ليعلموكم دينكم وسننكم فمن فعل به غير فليرفعه إلي" (٧١).

كما ذكر أبو يوسف (٧٢) والطبري (٧٣) قولاً آخر لعمر بن الخطاب يؤكد هذا القول جاء فيه: "اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار فإني إنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم وسنن نبيهم ويقسموا فيهم فيأهم ويعدلوا عليهم فمن أشكل عليه شيء رفعه إلي".

وبدهي أن ينشط ولاية اليمن في هذه المهمة ويقوموا بكل ما في وسعهم بنشر الدين الحنيف بين سكان أهل اليمن، ثم يقوموا بتعزيز التمسك بأهداب الدين عن طريق تعليم الناس الإسلام وسنن نبيه. وكان للمساجد في هذا الجانب الدور الرئيسي في إيصال هذه المعرفة إلى أتباع هذا الدين فلم تكن هناك مدارس في العهد الراشدي والأموي كالتي ظهرت في القرن الخامس الهجري لذا فإن المسلمين اتخذوا مساجدهم للصلاة والعبادة وجعلوها مركزاً للإدارة العامة والقضاء ومعهداً علمياً لتلقي القرآن والحديث (٧٤)، ولم يلبث أن تشعب عن هذه المساجد علوم الدين وعلوم اللسان وما يتعلق بذلك من المطالب التي فيها خدمة دينهم أولاً ولغتهم ثانياً (٧٥).

ويبدو أن الإدارة المركزية للدولة الإسلامية كانت تسهم في الإشراف على التعليم وإن لم يكن في ذلك الحين ديوان خاص بالتعليم وقد أكد ذلك ما ذكره (حسين مولوي) في كتابه (الإدارة العربية) إذ قال: "استعمل المسجد دائماً مدرسة حيث احتلت دراسة القرآن المكان الأول وتليه دراسة الفقه وأرسل القراء المشهورين لأرجاء مختلفة لتعليم

القرآن ونال أولئك الفقهاء رواتب من الدولة ولم يقيم بتدريس غير الأشخاص الذين كان يؤذن لهم بتدريسه^(٧٦). واهتم الخلفاء الراشدون ببناء المساجد، فقد بني في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- (٤٠٠) مسجد في بلاد العرب وحدها^(٧٧). وكان المسلمون يحرصون على بناء المساجد الجامعة في ولاياتهم كمسجد الجند وصنعاء في بلاد اليمن.

فالمساجد إذن كانت بمنزلة مدارس يفد إليها الراغبون في العلم ويجتمعون حلقات حول أساتذتهم، وتكبر الحلقة وتصغر تبعاً لقدرة الأستاذ، ولكننا لم نسمع بتأسيس مدارس في العصر الأموي إلا ما نقل المقرئ عن الواقدي أن عبد الله بن أم كلثوم قدم مهاجراً إلى المدينة مع مصعب بن عمير، وقيل قدم بعد بدر بقليل فنزل دار القراء، ولم نعلم عن دار القراء شيئاً هذه وهل خصصت للمدرسة أو لا؟^(٧٨).

ويتابع أحمد أمين القول: "والذي نعرفه أن بعض المدارس التي كانت في الممالك قبل الفتح ظلت على حالها بعد الفتح، كمدارس السريانيين أما الأمويون فلا نعلم أنهم أنشؤوا مدارس ولكن كانت الدراسة العلمية في المساجد والبيوت^(٧٩)".

٢- جباية الأموال:

من المعروف تاريخياً أن اليمن كانت تخضع مباشرة للحكم الفارسي قبيل الدعوة الإسلامية وبالتالي كان نظام الإدارة الضريبية في اليمن هو نفسه المتبع في بلاد الفرس وكانت المصادر الرئيسية لإيراد الدولة الفارسية تتكون من ضريبتين رئيسيتين هما الضريبة العقارية والضريبة الشخصية أي ضريبتا الخراج والجزية^(٨٠). إلا أنه لما كانت جباية هاتين الضريبتين غير مضبوطة ومقاديرها متفاوتة كان ينتج عن ذلك غالباً أن تفاجئ الحرب الدولة فيعوزها المال فتضطر إلى فرض ضرائب استثنائية كان عبئها يقع على الأقاليم.

ويضاف إلى الضرائب المنظمة، الهبات التي كانت تسمى (آيين) والتي كانت تقدم للملك قسراً في عيدي النيروز والمهرجان^(٨١)، وغنائم الحروب التي كانت مورداً غير

منتظم ولكنه مورد هائل في الواقع. يضاف إلى ذلك كله الضرائب والهبات التي كان يفرضها رجال الدين على الأفراد^(٨٢).

ولما جاء الإسلام وأصبحت اليمن جزءاً من دولته ألغيت جميع هذه الضرائب ولم يبقَ منها سوى الجزية والخراج أي أنه بسط نظام الضرائب وخفف الأعباء، كما أنه ساوى بين الجميع في تحمل العبء فألغيت الامتيازات التي كانت تتمتع بها طوائف خاصة حيث كانت تُعفى من دفع ضريبة الرأس أو غيرها كالتبقيات الأرستقراطية وأهل البيوتات والعظماء، والهرابذة، والأساورة، والكتاب، ومن كان في خدمة الملك^(٨٣).

وفي العصر الأموي كانت أهم الأموال التي تجبى في بلاد العرب الجنوبية -شأنها شأن سائر الأمصار الأخرى- هي ما أطلق عليه الفقهاء اسم الفيء والخمس والصدقة، وقد طبق الأمويون إلى حد بعيد القواعد الأساسية التي أوجدها الخليفة عمر بن الخطاب وكان على رأسها:

٣- نظام الفيء:

يُعرف الفيء بأنه المال المجتبى من أموال أهل الذمة مما صالحوا عليه من الجزية رؤوسهم ومن خراج الأرض التي افتتحت عنوة ومن وظيفة أرض الصلح التي منعها أهلها حتى صولحوا على خراج مسمى، ومنه ما يأخذه العاشر من أموال أهل الذمة التي يمرون بها عليه لتجارتهم ومنه ما يؤخذ من أهل الحرب إذا دخلوا بلاد الإسلام للتجارة^(٨٤).

وقد فرض هذا النوع من النظام الضريبي على منطقة نجران باليمن وكتب الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل هذه المنطقة عهداً أورده صاحب كتاب الوثائق السياسية اليمنية جاء فيه: أنه فرض عليهم ألفي حلة في كل صفر ألف حلة، وفي كل رجب ألف حلة بالإضافة إلى شروط أخرى^(٨٥).

وفي العصر الأموي كان حال مال فيء كل ولاية يُصرف على مرافقها الخاصة ويرسل الباقي إلى بيت المال العام للمصالح العامة.

٤- الجزية:

تُعرف الجزية بأنها الضريبة المالية المفروضة على الرأس. وقد اتبع الأمويون القواعد نفسها التي كانت متبعة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يُقاتل العرب من عبدة الأوثان حتى يُسلموا ولا تقبل الجزية^(٨٦)، وأن يُقاتل العرب أهل الكتاب من العرب وغير العرب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وقد قبل الرسول الجزية من أهل الكتاب من العرب، فقد قلها من أهل الذمة في اليمن بمقدار دينار أو ما يساويه من قيمة أقمشة المعافر، على من بلغ الحلم منهم ذكراً أو أنثى^(٨٧)، حرّاً أو عبداً^(٨٨).

وكان نصارى نجران اليمن أول من أعطى الجزية. وتورد المصادر كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لنصارى نجران الذي حوى مقدار الجزية عليهم ((... في كل ثمرة، وفي كل صفراء وبيضاء رقيق ورقيق - فأفضل ذلك عليهم - وترك ذلك كله لهم على ألفي حلة من حلل الأواقي. في رجب ألف حلة، وفي صفر ألف حلة، كل حلة أوقية من الفضة^(٨٩)، وقد استمرت هذه السياسة الضريبية على نصارى نجران في أيام أبي بكر - رضي الله عنه - أيضاً^(٩٠). وقد ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الأموال) أن الجزية اختلقت بقدر يسار أهل المنطقة وطاقتهم، وفي هذا يعلق (أبو عبيد) أن الرسول صلى الله عليه وسلم فرض على أهل اليمن ديناراً على كل حال، وقيمة الدينار يومئذ إنما كانت عشر دراهم أو اثنا عشر درهماً، فهذا دون ما فرضه عمر - رحمه الله - على أهل الشام والعراق وأن عمر فعل ذلك وزاد عليهم بقدر يسارهم وطاقتهم^(٩١).

٥- الخراج:

يُعرف الخراج بأنه الضريبة المفروضة على الأرض وقد فرضت هذه الضريبة على أرض يمنية في منطقة نجران فقد ذكر أن الأرض التي أجلي سكانها عنها من النصارى اليمنيين كان لها طابعٌ جديدٌ في عهد عمر بن الخطاب إذ تورد المصادر رواية مرفوعة إلى (يعلى بن منبه) يقول فيها: "بعثني عمر بن الخطاب على خراج أرض نجران كتب إلي أن أنظر كل أرض جلا أهلها عنها فما كان من أرض بيضاء تُسقى أو تُسقى السماء فما أخرجت فلعمر والمسلمين منه ثلثان ولهم الثلث، وما كان منها يُسقى بغرب فلهم الثلثان ولعمر والمسلمين الثلث" (٩٢).

ويبدو أن الأمويين لم يسيروا على هذا النهج في عصر خلافتهم في اليمن وقاموا بتعديل هذا النظام الضريبي بحيث أصبح إذا افتقر اليمنيون لم ينقصوا شيئاً بتعديل من ضريبتهم وإذا استغنوا زيد عليهم، فلما كانت خلافة عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه على اليمن أن يبطل هذا الحيف وأن يأخذ منهم ما يرى عليهم من الحق وأن يقسم ذلك على فقرائهم (٩٣).

٦- ضريبة العشر:

تعدّ بلاد الشام أرضاً عشرية وليست خراجية عدا أرض نجران التي تعدّ أرض صلح ولهذا فما أخرجت الأرض يسلم العشر، وإن كانت تشرب سحياً أو تسقى السماء فنصف العشر وإن كانت تشرب بغرب أو دالية (٩٤).

وقد شملت ضريبة العشر كل محاصيل ومنتجات الأرض منها: الجوز، واللوز، البندق، قصب السكر، الخ (٩٥).

كما فرضت الضرائب على الحيوانات كالإبل، البقر، الأغنام، فكانت ضريبة الإبل يُدفع لكل خمس من الإبل شاة وعلى العشر شاتان وعلى الخمس عشر ثلاث شياه، وعلى العشرين أربع شياه وعلى الخمس والعشرين بنت مخاض إلى الخمس والثلاثين، فإن زادت ففيها بنت لبون إلى التسعين، فإن زادت ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإن زادت على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (٩٦).

أما ضريبة البقر فقد حددت من كل ثلاثين بقرة تتبع أو تبعية ومن كل أربعين مُسنة^(٩٧).

كما حددت بالنسبة للأغنام من كل أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت فشاتان إلى مائتين، فإذا زادت فثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا زادت ففي مائة شاة وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة.

٧- الخمس:

ونعني بذلك خمس الغنيمة، وهو ما غلب عليه المسلمون بالقتال قلّ أو كثر، أما الأرض فالإمام (الإمام) إن رأى أن يخمسها ويقسم أربعة أخماسها للذين ظهروا عليه فعل ذلك، وإن رأى أن يدعها فيئاً للمسلمين فعل بعد أن يشاور في ذلك ويجتهد برأيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وقف بعض ما ظهر عليه من الأرض فلم يقسمها وقد قسم بعض ما ظهر عليه^(٩٨).

والواجب في المغنم تخميسه إذ يقول الله تعالى في سورة الأنفال: ﴿واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾^(٩٩).

أما الباقي فيقسم بين الجند من أهل الديوان وغيرهم: إذ قال عمر بن الخطاب: "الغنيمة لمن شهد الواقعة"، وقد بقيت الغنائم تقسم بين الغانمين في عهد بني أمية ولكن تقدير الخمس كان يعتمد إلى حد كبير على أمانة قائد الحملة ودقته في تسجيل الغنائم. وقد طبق هذا النظام الضريبي في اليمن فقد أخذ المسلمون خمس الغنائم من أموال المشركين والمرتدين المعارضين للإسلام في اليمن في السنة التاسعة للهجرة، بعد أن غزا المسلمون بقيادة قطبة بن عامر معادي الإسلام من قبيلة خثعم في أرض تبالة^(١٠٠).

وقد تكررت حملات الرسول صلى الله عليه وسلم على أبناء الهضبة الشمالية الشرقية من أرض اليمن من قبائل خثعم وبني الحارث بن كعب بعد ذلك^(١٠١).

وعندما نشبت معارك الردة في اليمن وانتهت بهزيمة المشركين ومصادرة أموالهم أرسل خمس الغنيمة إلى بيت مال المسلمين. كما كان يدفع خمس المعادن التي تستخرج من باطن الأرض مثل الذهب والفضة كما أخذ الخمس من النحاس والرصاص وغيره^(١٠٢).

٨- الزكاة:

كانت الزكاة في العهد الراشدي تؤخذ من المسلمين المسجلين في العطاء^(١٠٣)، وكذلك فعل معاوية الذي سنّ أخذ الزكاة من الأعطية^(١٠٤)، وقد أخذت الزكاة من مائتي درهم، أو عشرين مثقالاً ذهباً فصاعداً وإذا كان أقل من ذلك فليست فيه زكاة ولا فيما دون خمس أوراق من الورق صدقة وما كان من رقيق أو بزّ يراد به تجارة ففيه الزكاة^(١٠٥).

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب أخذ من كل أربعين درهماً درهم، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم^(١٠٦).

ويبدو أنه كان عند الأمويين نية في تغيير مبدأ الزكاة، فقد ذكر (ابن سلام) أن معاوية حاول أن يعطي أهل المدينة أعطياتهم وافرة غير منقوصة ولكنه وجد عجزاً في المال، فكتب إلى مروان بن الحكم أن يأخذ من صدقة مال اليمن، فرفض أهل المدينة ذلك لأن مال اليمن صدقة، والصدقة لليتامى والمساكين وعطاؤهم من الجزية^(١٠٧).

إلى جانب ذلك، فقد عُرف في العصر الأموي نوع من الجباية سمي بنظام الاصطفاء، وهو عبارة عن أرض ليس لها مالك، جلا عنها أهلها، أو كانت تابعة للملوك أو لرجال الدين أو النبلاء^(١٠٨).

وفي واقع الأمر، إن هذا النظام لم يبتدعه الأمويون في خلافتهم، بل كان معروفاً في عصر عمر بن الخطاب ولاسيما بعد عمليات الفتوح.

فقد ذكرت المصادر امتلاك عمر لهذا النوع من الأراضي باسمي (الصوافي): لأن عمر استصفها وجعلها خالصة للمسلمين، أو (القطائع) لأنها اقتطعت فيما بعد لمن يتعهدونها^(١٠٩).

ويقول أبو يوسف في كتاب الخراج إن (الصوافي) بمنزلة المال الذي لم يكن لأحد ولا في يد وارث، فالإمام العادل أن يجيز منه ويعطي من كان له غناء في الإسلام ويضع ذلك موضعه ولا يحابي به، فكذا هذه الأرض...^(١١٠).

وفي العصر الأموي فعل معاوية بالشام والجزيرة واليمن مثملاً فعل بالعراق من استصفاء ما للملوك من الضياع وتصيرها خالصة لنفسه وأقطعها أهل بيته وخاصته^(١١١)، وبالتالي قام بضرب المبدأ الذي كان متبع في عهد عمر ومن خلفه في هذه القضية.

بالإضافة إلى ذلك فقد فرض الخلفاء الأمويون ضرائب جديدة عديدة ومتنوعة في الولايات الإسلامية لم تكن معروفة في الدولة الإسلامية قبل عهدهم. كفرض الضرائب على الأراضي المزروعة وغير المزروعة، وتحصيل ضرائب إضافية بعضها كان إحياءاً لرسوم تقليدية ساسانية كهدايا النيروز والمهرجان، وتحصيل ثمن الورق المستخدم في الطلبات الرسمية والأجور التي تدفع للعمال المشتغلين في دور ضرب النقود، وفرض ضرائب على البغايا وعلى بعض بيوت البيوت، وأخيراً اشتراط العمال تحصيل الضرائب لعملات ذات وزن معين بدلاً من العملات المتوافرة لدى الأهالي والاستيلاء على فروق النقد بينهم. ولما جاء عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أمر بتوقيف ذلك^(١١٢).

٩- القضاء:

أول من تولى القضاء في الإسلام الرسول الكريم، إذ نص في "الصحيفة" أن الله والرسول هما المرجع في الخلاف الذي ينشأ بين أهل هذه الصحيفة وأنه ما كان بين

أهل هذه الصحيفة من حدوث واشتجار يخاف فسادة فإن مرده إلى الله وإلى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١١٣).

وحين اتسعت حدود دولة الإسلام من الناحية الجغرافية عهد الرسول إلى الولاة الذين بعث بهم إلى ولايات دولته بالقيام لمهمة القضاء بين الناس، كما رسم لهم أمثل السبل للتصدي لهذه المهمة الجليلة، فحين بعث النبي معاذ بن جبل إلى اليمن سأله النبي: بما تحكم؟ أجاب معاذ: بكتاب الله. فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله؟ قال: اجتهد رأيي ولا آلو. فأقره النبي على ذلك، وقال: (الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحبه الله ورسوله الكريم)^(١١٤).

ويقال أن أبا بكر أول من دفع القضاء إلى غيره، دفعه إلى عمر بن الخطاب، فجلس سنة أو سنتين لا يأتيه أحد. أما أكثر المؤلفين فيتفقون على أن عمر بن الخطاب هو أول من اتخذ قاضياً. وقد روي عن الزهري وابن المسيب أنهما قالاً: ما اتخذ رسول الله قاضياً ولا أبو بكر ولا عمر حتى في وسط الخلافة. عمر قال لعلي: "أكفني بعض الأمور - لأن علياً كان أفضى الصحابة وأعلمهم"^(١١٥).

أما في عصر الدولة الأموية فقد ذكر أن معاوية كان أول خليفة امتنع عن القضاء ودفعه إلى غيره، فكان له قضاة في قاعدة ملكه فضلاً عن قضاائه في الأمصار، أي إن معاوية أول من استقضى في موضعه الذي كان فيه لانشغاله بما هو سوى ذلك من أمور المسلمين كبعث البعوث وسد الثغور وفرض العطاء^(١١٦).

كان الخلفاء الأمويون يختارون بأنفسهم القضاة في العاصمة ويتركون اختيار القضاة في الأمصار على أمرائهم وكثيراً ما كان واليهم على اليمن يقوم بهذه المهمة إلى جانب مهامه الأخرى^(١١٧).

ويذكر جرجي زيدان أن وظيفة القاضي في صدر الإسلام كانت محصورة في الفصل بين الخصوم^(١١٨)، أما القضاء في المسائل الجزائية فقد بقي من اختصاص الخلفاء

والولاة، وإن كانت لا توجد في ذلك العصر حدود دقيقة واضحة بين الاختصاصات القضائية لكل من الولاة والقضاة^(١١٩).

كان القاضي كباقي قضاة الأمصار الأخرى في عصر الدولة الأموية يجلس في المسجد^(١٢٠)، أو في السوق، وربما ركب وتجوّل في البلد ووقف حيث يطلب^(١٢١). وكان للقاضي كاتب يعاونه^(١٢٢) ويقوم في الوقت نفسه بمهمة المساعد والمشير، وكان يشغل هذا المنصب عادة رجل ذو علم وفقه، كما كان هناك كتاب مهمتهم تدوين القضايا وتسجيلها^(١٢٣).

كان القضاء يعدّ من الأعمال الشاقة الخطرة لما فيها من تحمل التبعية فيما قد يخطئ به القاضي فيحكم على صاحب الحق فيظلمه وهو مسؤول عنه وهناك أحاديث كثيرة تشير إلى خطر المسؤولية على عاتق القاضي، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: "القضاة ثلاثة: اثنان في النار وواحد في الجنة، رجل علم علماً فقضى به بما علم فهو في الجنة، ورجل جهل فقضى بالجهل ففي النار، ورجل فقضى بغير ما يعلم ففي النار"^(١٢٤).

وعندما استعمل أبو الدرداء على القضاء في دمشق أصبح الناس يهتئون به، فقال: أتتهنئونني بالقضاء وقد جعلت على رأس مهواة... ولو علم الناس ما في القضاء لأخذوه بالدول رغبة عنه وكراهية له^(١٢٥).

وكان بعض القضاة لا يأخذون على القضاء أجراً؛ لأن القضاء علم والعلم لا يباع وإنما يتبرع به لوجه الله. أما القاعدة الأساسية في هذا الأمر فقد كان للقاضي رزق يجرى عليه من بيت المال، ليفرغ من هم المعيشة إلى هم القضاء^(١٢٦). وقد اشتهر عدد من قضاة اليمن في عصر الدولة الإسلامية كان أبرزهم علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل.

وكان من أهم المؤسسات الإدارية في اليمن في عصر الدولة الأموية الدواوين التي كانت ترتبط بالدواوين المركزية في عاصمة الدولة الأموية وقد تعددت أنواعها فكان منها:

٢- ديوان الجند:

عرف هذا الديوان في الدولة الإسلامية منذ عصر الخليفة عمر بن الخطاب الذي يعود إليه فضل تأسيسه، وذلك لتحديد العطاء لكل العرب والجند الإسلامي^(١٢٧)، وكان يُعرف باسم الديوان لأنه لن يكن يوجد غيره فلم يحتاجوا إلى تمييزه بلفظ آخر يضاف إليه.

وكان الديوان يتألف من سجلات كتب عليها أسماء المسلمين الذين يستحقون العطاء مع ذكر مبلغ عطائهم، وحول عطاء أهل اليمن ذكر البلاذري أنه فرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل ما بين ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة ولم ينقص أحد عن ثلاثمائة، بينما يشير النص الذي أورده الطبري على أن الحد الأدنى للعطاء كان مائتين^(١٢٨).

اتخذ العطاء في الدولة الأموية وسيلة سياسية لتدعيم نفوذ الخلفاء وتثبيت أركان الدولة، واختلف مقدار العطاء باختلاف الخلفاء والولاة، وتبعاً للظروف السياسية والاقتصادية^(١٢٩). والعطاء فيء مجمله لم يعط للمقاتلة في الخلافة الأموية بنسبة واحدة، فقد كان هناك حد أعلى من العطاء يدعى شرف العطاء، وبينما كان محدداً بألفين وخمسمائة درهم في عهد عمر ومن تبعه من الخلفاء الراشدين^(١٣٠)، فإنه انخفض في خلافة بني أمية إلى (٢٠٠٠) ألفي درهم. وبما أن بعض العطاء كان يصرف في تجهيز المقاتل، لذا كان الخروج للقتال، وإرسال بعث من البعوث، يوجب توزيع العطاء وكان على أهل الديوان المشاركة بالبعوث والغزو وكثيراً ما يرد لفظ الديوان مقروناً بالغزو^(١٣١).

٣- ديوان الزراري:

يمكن القول إن ديوان العطاء الذي أوجده عمر بن الخطاب انقسم إلى ديوان للجند وديوان للزراري، فكان ديوان الجند يضم أسماء المقاتلة ومقدار أعطياتهم ومكان مكاتبهم، ويسجل في ديوان الزراري الأفراد الذين يحق لهم العطاء من أسرة المقاتل. وقد طبق معاوية نظم عمر بن الخطاب في العطاء، إلا أنه فرض العطاء للفتيم دون المولود، فلما تولى عبد الملك بن مروان قطع ذلك كله إلا! عمّن يشاء^(١٣٢). أما عمر بن عبد العزيز فقد فرض في عهد خلافته لكل فتيم عشرة دنانير^(١٣٣)، وقد استمر عطاء الزرية في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك على نفس المنهج الذي سار عليه معاوية وابنه يزيد.

وقد استوجب ديوان الزراري في اليمن وغيرها من ولايات الدولة الأموية إجراء عملية إحصاء دائمة ومتواصلة وذلك لمعرفة من مات لشطبه من الديوان ومن ولد لتسجيله^(١٣٤).

٢- ديوان الخراج:

كان في العهد الأموي ديوان مركزي للخراج في دمشق ثم ديوان فرعي في اليمن تابع له وفي كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية. ويعدّ هذا الديوان في نظر عدد كثير من المؤرخين من أهم دواوين الدولة لأنه مصدر جميع الأموال للأقاليم والدولة، وكان عبد الملك بن مروان يدرك هذه الحقيقة فيقول: الملك لا يصلح إلا بالرجال، والرجال لا يُقيمها إلا الأموال^(١٣٥)، كما اعتبر عمر بن عبد العزيز الأموال أحد الأركان الأربعة التي تثبت السلطان^(١٣٦).

ومن نافلة القول أن نذكر أمراً مهماً هنا وهو أن معاوية كان أول من أمر بتسجيل أو حفظ سجلات بمقادير الجزية والخراج لكل منطقة أو إقليم، وميّز تمييزاً واضحاً بين دخل أرض الخراج ودخل الصوافي وأنشأ مبدأ وضع الصوافي عموماً تحت سلطة البيت الحاكم^(١٣٧). وكان كل ما يرد يسجل في ديوان الخراج^(١٣٨). واتبع الخلفاء

الأمويون القاعدة نفسها، فكان يسجل في ديوان الخراج كل ما يرد من أموال الفيء أما أموال الصدقات فكانت تسجل في ديوان خاص بها يسميه الماوردي ديوان العشر^(١٣٩). وقد ذكر اليعقوبي في تاريخه خراج اليمن في عصر الدولة الأموية بأنه بلغ ألف ألف ومائتي وقيل (٩٠٠) تسعمائة ألف دينار^(١٤٠).

٢- ديوان الصدقات:

ذكر الجهشيارى أن الخلفاء الأمويين كانوا يعينون عمالاً للصدقات غير عمال الخراج^(١٤١). إذ إن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج، فمال الخراج فيء لجميع المسلمين بينما الصدقات لمن سماهم الله في كتابه العزيز، فإذا اجتمعت الصدقات من الإبل والغنم والبقر جمع إلى ذلك ما يؤخذ من المسلمين من العشور، عشور الأموال، وما يمر به على العاشر من متاع وغيره لأن موضع ذلك كله موضع صدقة، ثم يقسم ذلك أجمع لمن سمى الله تبارك وتعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله وابن السبيل﴾^(١٤٢).

وقد رأينا فيما مضى أن أرض اليمن أرض عشرية إذا لم تكن من الضروري أن تسجل في ديوان الصدقات مساحات الأراضي العشرية وإنما كان يسجل فيها أسماء الذين يملكون الأراضي ونوع الزروع وحالة سقيه بسبح أو في الدالية لاختلاف حكمه ليستوفي موجه^(١٤٣).

٣- ديوان البريد:

يذكر القلقشندي وغيره من أهل الأخبار أنه لما استقرت الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان قرّر وضع البريد لتسرع إليه أخبار بلاده من جميع أطرافها، وأمر بإحضار رجال من دهاقنة الفرس وأهل عمال الروم وعرفهم ما يريد فوضعوا له البريد^(١٤٤). ويبدو أن البريد في عهد بني أمية لم يكن نظاماً يستعمله الشعب كما هو في الوقت الحاضر، وإنما كان نظاماً رسمياً حكومياً، استعمل في الخلفاء البريد في أول الأمر

لنقل الأخبار، ولكن ليس معنى هذا أن البريد كان ينقل فقط المراسلات بين الولاة والعمال من جهة والخلفاء من جهة أخرى، وإنما كان باستطاعته أي فرد من أفراد الشعب أن يرسل للخليفة ما يريد في عهد خلفاء بني أمية^(١٤٥).

ويذكر القلقشندي أنه كان للبريد شخص مخصوص يتولى أمره ويقوم بتنفيذ ما يصدر وتلقفي ما يرد يُعبر عنه بصاحب البريد^(١٤٦)، وكان عبد الملك بن مروان يأمر حاجبه أن يدخل عليه صاحب البريد متى جاء في الليل أو النهار، وكان من مهام صاحب البريد إلى جانب عرض الرسائل والتقارير المتراكمة لديه مهمة تعيين الموظفين المحليين في المدن المختلفة والأشخاص المناسبين في المحطات المختلفة على الطريق وتعيين السعاة والاهتمام بنفج المرتبات والأرزاق لهم^(١٤٧).

كما وجد إلى جانب هذه الدواوين السابقة جميعها في بلاد اليمن في عهد الخلافة الأموية دواوين عديدة أخرى^(١٤٨)، كان في طبيعتها ديوان الخاتم الذي أوجده معاوية بنفسه واتخذه لضبط المعاملات المالية وصيانة الوثائق المهمة^(١٤٩)، وقد اختص كل خليفة من خلفاء بني أمية بنقش خاص لخاتمته^(١٥٠)، وقد فسّر المؤرخون وجود هذه الدواوين الكثيرة في ولايات الدولة الأموية نظراً لتطور الدولة الأموية وتعدد إدارتها في هذه الحقبة التاريخية فكان إيجاد هذه الدواوين حاجة ماسة لتسهيل إدارة شؤون الدولة وتنظيم أمورها في أجزائها العديدة المترامية الأطراف.

٢- ولاية بني أمية على اليمن وقواعد انتقائهم لولايتهم:

أو قائد بعث به معاوية قبل أن يستتب له الأمر بشكل نهائي هو بسر بن أبي أرطاة الذي وصفته المصادر بأنه أكثر من القتل في شيعه علي من اليمنيين وبقي مسيطراً على اليمن باسم معاوية حتى أرسل إليه علي بن أبي طالب جيشاً بقيادة جارية بن قدامة حيث تمكن من طرده من أرض اليمن^(١٥١). ولما حُسم الصراع لصالح معاوية واستتب الأمر له بالخلافة بادر بإرسال عثمان بن عفان الثقفي والياً على اليمن فأقام بها مدة من الزمن، ثم عزله بأخيه عتبة بن أبي سفيان، ثم استعمل النعمان بن بشير

الأنصاري، ثم بشير بن سعد الأعرج الذي مات بعد ستة أشهر من ولايته عندئذ استعمل معاوية الضحاك بن فيروز فلم يزل والياً باليمن إلى أن مات معاوية^(١٥٢). وعندما تولى ابنه يزيد الخلافة أرسل إلى اليمن بحير بن ريشان الحميري والياً. وحدث أنه لما تملك عبد الله بن الزبير الحجاز استعمل على اليمن الضحاك بن فيروز الديلمي فأقام بها سنة ثم عزله وعين بدلاً منه عبد الله بن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد المخزومي فأقام أيام ثم عزله، وعين عبد الله بن عبد المطلب بن وادعة السهمي فأقام فيها سنة وعدة أشهر ثم عزله، وولى مكانه حسن بن عبد الله الفقيه، ثم استعمل قيس بن يزيد السعدي.

ولما قتل عبد الله بن الزبير في مكة واستولى عبد الملك بن مروان على الحجاز جعل أمر اليمن إلى الحجاج بن يوسف الثقفي فاستعمل على صنعاء ومخالفها أخاه محمد بن يوسف وعلى الجند واقد بن مسلمة الثقفي، ولكن الحجاج عزل هذا الأخير وجعل اليمن كلها لأخيه محمد بن يوسف الثقفي، الذي بقي عاملاً بها إلى أن توفي فاستعمل الحجاج على اليمن ابن عمه أيوب بن محمد الثقفي وهو الذي زاد في عمارة جامع صنعاء بأمر الوليد بن عبد الملك وعندما ولي سليمان بن عبد الملك الخلافة الأموية استعمل على اليمن عروة بن محمد السعدي، وقد أقام باليمن أيام سليمان بن عبد الملك وشطراً من خلافة عمر بن عبد العزيز، وقد استعمل عمر بن عبد العزيز على القضاء بمدينة صنعاء وهب بن منبه الأنباري. وفي سنة إحدى ومائة توفي الخليفة عمر بن عبد العزيز وولي بعده الخلافة يزيد بن عبد الملك فاستعمل على اليمن مسعود بن عوف الكلبي، وفي نهاية سنة خمسة ومائة مات يزيد بن عبد الملك وتولى أمر الخلافة هشام بن عبد الملك فأقره على اليمن مسعود بن عوف أياماً ولكنه ما لبث أن عزله وولى بدلاً منه يوسف بن عمر الثقفي، الذي ولي الأمر في اليمن ثلاث عشرة سنة وقد ولي القضاء على صنعاء الغطريف بن الضحاك بن فيروز الديلمي. وقد حدث في ولاية يوسف بن عمر لليمن أن خرج عبّاد الرعيني من ذرية القيل ذي رعين على

الكوفة، ولكن يوسف بن عمر هزمه شر هزيمة. وفي سنة ١١٧هـ استدعى هشام بن عبد الملك يوسف بن عمر لأعمال العراق بعد أن عزل عنها خالد بن عبد الله القسري، فخلف يوسف بن عمر على اليمن ابنه الصلت بن يوسف وسار إلى العراق ولم يزل الصلت عاملاً على العراق مدة هشام بن عبد الملك.

وفي أيام الوليد بن يزيد تولى أعمال اليمن مروان بن محمد بن يوسف الثقفي، ولم يزل بها حتى قتل الوليد وقام الأمر بعده يزيد بن الوليد الملقب بالناقص، فاستعمل على اليمن الضحاك بن واصل السكسكي، فأقام بها حتى آخر أيام يزيد بن الوليد، وقام بعده مروان بن محمد الجعدي نسبة إلى شيخه الجعد بن درهم، فاستعمل على اليمن القاسم بن عمر الثقفي، الذي هزم أمام الخارجي عبد الله بن يحيى (طالب الحق)، فاستعمل الخليفة على اليمن بعد هذه الهزيمة لممثله الوليد بن عروة، الذي بقي في منصبه حتى اضمحلت دولة بني أمية بالشام وانتقلت إلى بني العباس.

ولم يكن تعيين الولاة على اليمن وبقية أمصار الدولة الإسلامية يتم بشكل اعتباطي، بل كانت هناك قواعد أساسية اتبعت في اختيار الولاة وقد استند الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده وإلى حد كبير الخلفاء الأمويين إلى القاعدة الأولى التي وضعها الإسلام في اختيار موظفيه والتي جاءت في قوله تعالى: ﴿إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِي الْأَمِينُ﴾ (١٠٣).

وقد طبق عمر بن الخطاب هذه القاعدة ورجح الأقوى من الرجال على القوي (١٠٤)، وكان يسند الولاية إلى الأكفيا ويرى من ولي أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله (١٠٥). كما كان للكفاية العلمية مكانتها في عهده أيضاً فكان إذا اجتمع إليه جيش من أهل الإيمان أمر عليهم رجلاً من أهل الفقه والعلم (١٠٦).

وفي خلافة بني أمية فإنه نظراً لوصول معاوية إلى الحكم بالقوة واضطرار عبد الملك إلى استخدام القوة حتى يتخلص من مناوئيه، فإن خلفاء بني أمية، باستثناء عمر بن عبد

العزیز، كانوا يرغبون في الرجل القوي القادر على قمع الفتن، وتوطيد الأمن وضبط الأموال ودعم الحكم.

وبالرغم من أن خلفاء بني أمية قد وفّوا إلى حد كبير في انتقاء ولاتهم، فإننا نلاحظ ذلك الاتجاه لتعيين الأبناء والأقارب في عهد المروانيين وربما كان ذلك نتيجة الاضطرابات السياسية التي اضطر عبد الملك إلى إخمادها قبل أن تستقر له الأمور (١٥٧).

ودرج الراشدون والأمويون بعد الرسول صلى الله عليه وسلم على (العهد) لعمالهم على شكل مكتوب بالأغلب، سواء أكان العمل عاماً أم كان خاصاً. وكان عمر بن الخطاب إذا استعمل عاملاً كتب له عهداً وأشهد عليه رهطاً من المهاجرين والأنصار واشترط ألا يركب برذوناً ولا يأكل لقياً ولا يلبس رقيقاً ولا يتخذ باباً دون حاجات الناس (١٥٨).

وفي العصر الأموي كانت العهود كما كان الأمر عليه في العصر الراشدي تتضمن الوصايا التي اختلفت تبعاً للظروف، فعندما عهد معاوية لعبيد الله بن زياد بولاية خراسان، قال له حين ولّاه: "إني عهدت إليك مثل عهدي إلى عمالي، ثم أوصيك وصية القرابة لخاصتك عندي ولا تبيعن كثيراً بقليل، خذ لنفسك من نفسك، وافتح بابك للناس تكن في العلم منهم أنت وهم سواء، وإذا عزمتم لأمر أخرجه للناس، ولا يكن لأحد فيه مطمع، ولا يرجعن إليك وأنت تستطيع... اتق الله ولا تؤثرن على تقوى الله شيئاً وإذا أعطيت عهداً فف به" (١٥٩).

وقد سار خلفاء بني أمية على هذا النهج فيما بعد. أما الكيفية التي كان يتسلم فيها الوالي في اليمن مهام عمله - وولاية بقية الولايات - فكانت على الأغلب شخوص العامل إلى مكان عمله، وهو يحمل عهده فيلقاه أهل الولاية بالقبول. وكان عادة الولاية في العصر الأموي أن يفتتحوا ولايتهم بخطبة يلقونها في المسجد تلخص طريقتهم في السياسة والإدارة ومعاملة الرعية، ليكون الناس على بينة من أمرهم.

وكان الوالي يجلس للحكم في أكبر مساجد الولاية الذي يعرف بالمسجد الجامع، وربما سكن الوالي بيتاً يتصل بالمسجد ليكون قريباً من عمله^(١٦٠). وقد يجعلون بيت المال في المسجد أيضاً لتكون حمايته أيسر والتوزع عنه أكثر. وكان المسجد من الناحية السياسية والإدارية صلة الوصل بين الأمير والرعية، وكانت كتب الخليفة وأوامره تقرأ على الناس في المساجد^(١٦١). وكثيراً ما كان الوالي يعزل لخيانته أو لعجزه أو الرغبة في رجل أصلح أو استجابة لرغبات الشعب الذي يملّ في بعض الأوقات أمراءه^(١٦٢).

وكان الخليفة عمر بن الخطاب من أكثر الخلفاء عزلاً لعماله، وكان إذا عزل عاملاً من غير خيانة، يعلن ذلك بكل وسائل الإعلام ليُعرف ذلك، وقد اتبع الخلفاء الأمويون المبادئ نفسها التي سار عليها الخليفة الثاني مع ولاته^(١٦٣). أما طريقة عزل الوالي فكانت تتم أحياناً بالكتابة إلى الوالي وإبلاغ صرفه عن الخدمة وأحياناً بتولية الأمير الجديد، فإذا وصل إلى مركز الولاية أظهر كتاب توليته وتسليم الأعمال، وكان ذلك عزلاً ضمناً للأمير السابق، وربما رافق الأمر مصادرة أموال الوالي^(١٦٤).

كان أكثر عمال النبي صلى الله عليه وسلم عمالاً على الصدقات ولهم نصيب مما يجمعون، أما الأمراء والولاة الذين لا يأخذون من مال الصدقات فما ندرى إذا كان النبي قد فرض لهم رزقاً مخصوصاً غير ما يأخذونه من عامة المسلمين^(١٦٥).

وفي عصر الخلفاء الراشدين كان عمر بن الخطاب يفرض لكل أمير قدر حاجته وقدر أهمية ولايته. كما ذكر عن هذا الخليفة أنه لم يقدر الأرزاق إلا في ولاية عمار بن ياسر أمير الكوفة، إذ فرض له ستمائة درهم في الشهر مع عطائه، ونصف شاة ونصف جريب كل يوم. وأجرى على عبد الله بن مسعود وكان (على بيت المال) مائة درهم في كل شهر وربع شاة كل يوم وإنما فضل عمار بن ياسر عليه لأنه كان على الصلاة^(١٦٦).

بقيت أرزاق العمال على ما وصفه عمر شطراً من خلافة عثمان، ثم أخذ عثمان يوسع عليهم في الرزق.

وابتداءً من خلافة معاوية فيما بعد باستثناء فترات قليلة متقطعة كفترة خلافة عمر بن عبد العزيز الذي كان يرفض أن يأخذ من مال الفيء شيئاً إلاّ عطائه مع المسلمين^(١٦٧). والذي جعل مع ذلك للأمرأ راتباً جيداً يقدر بثلاث مائة دينار لكي يمنعهم من الخيانة^(١٦٨). وفترة خلافة يزيد بن الوليد بن عبد الملك القصير الأمد، نجد أن الأمرأ يزيدون لأنفسهم ولعمالهم الرواتب ويتصرفون بأموال بيت المال تبعاً لما يرونه متفقاً مع مصلحتهم ومصلحة الدولة بالإضافة إلى ذلك أصبح للولاة مخصصات إضافية^(١٦٩).

وبينما كان عمر بن الخطاب يكتب أموال عماله إذا ولّاهم زاد على ذلك^(١٧٠). نجد معاوية يخير أحد ولاته -عبد الله بن عامر بين أن يتبع أثره ويحاسبه بما صار إليه ويرده إلى عمله وبين أن يعتزل^(١٧١).

وهكذا نرى الفرق العظيم بين حرص عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على الأموال التي ترد بيت مال المسلمين عندما كان يعتبر إنفاق ثمانية عشر ديناراً على الحج إجحافاً ببيت مال المسلمين^(١٧٢). وبين تلك المبالغ الضخمة التي كان يتصرف بها الخلفاء والولاة في العصر الأموي.

واستجابة للحاجة الملحة الناتجة عن تطور المجتمع وتعقد الإدارة في العصر الأموي فقد وجدت وظائف عديدة أخرى في الولايات الإسلامية ومن بينها ولاية اليمن الهدف من وجودها مساعدة الخلفاء والأمرأ في إدارة شؤون الدولة الإسلامية من هذه الوظائف، عامل السوق، القاضي، النقيب، العرفاء، الشرط والحرس، الكتاب^(١٧٣).

كان لهذه الوظائف الإدارية جميعها أهمية بالغة في تسيير شؤون ولاية اليمن وبقية أمصار الدولة الإسلامية حتى قيام الخلافة العباسية.

مصادر البحث ومراجعته

- (١) ابن هشام: السيرة، ج ٢، ط ١٣٥٥هـ، ص ٨٥.
- (٢) نجدة خماش: الإدارة في العصر الأموي، دار الفكر دمشق، ١٩٨٠م، ص ١٣.
- (٣) الطبري: ج ٣، ط ثانية، ص ١٢٦؛ نجدة خماش، مرجع سابق، ص ١٧.
- (٤) الطبري: ج ٣، ص ١٣٢.
- (٥) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية، ص ١٧.
- (٦) د. نجدة خماش، مرجع سابق، ص ١٧.
- (٧) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص ٨٨.
- (٨) ياقوت الحموي: المعجم، ج ١، ص ٣٧، ج ٥، ص ٦٧.
- (٩) الديار بكري: تاريخ الخميس، ج ٢، ص ١٤٢.
- (١٠) ابن المجاور: مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٩.
- (١١) اليعقوبي: التاريخ، ج ١، ص ٢٠١، نشوان الحميري، منتخبات، ص ٣٤.
- (١٢) عمارة اليمن: تاريخ اليمن، ط ٣، ١٩٧٩، ص ٤٨.
- (١٣) الهمذاني: الصفة، ص ٢٥٨.
- (١٤) ابن المجاور: صفة بلاد اليمن، ج ٢، ١٩٥٤م، ص ١٧٠.
- (١٥) الهمذاني: الصفة، ص ٢٠٧، ٢٣٠، اليعقوبي، ص ٢٠١.
- (١٦) اليعقوبي: التاريخ، ج ١، ص ٢٠١.
- (١٧) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص ٨٨ وما بعدها.
- (١٨) ياقوت الحموي: المعجم، ج ١، ص ٦٨، ١١٨، ١٤٤، ٢٤٧، ٤٧٥.
- (١٩) الهمذاني: الصفة، ص ٢٠٦، ٢٥٨ الإكليل: ج ٢، ص ١٠٠، ٢٤٠.
- (٢٠) المقدسي: مصدر سابق، ص ١٠٥ ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص ١٤٤.

- (٢١) ابن المجاور: تاريخ المستبصر، ج ١، ص ٣٩-٤٠. الهمداني: الصفة، ٦٥، ١٢٠، ١١٩.
- (٢٢) الطبري: ج ٣، ص ٢٢٨.
- (٢٣) الخزرجي: المسجد المسبوك، ص ١٣-١٤. البلاذري: فتوح البلدان، ص ٦٩.
- (٢٤) ابن هشام: السيرة، ج ٤، ص ٢٤٧. البلاذري: الأشراف، ج ١، ص ٣٨٤.
- (٢٥) نجدة خماش: الإدارة في العصر الأموي، ص ٨٩-٩٩.
- (٢٦) صالح الأحمد العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ص ١٠٤-١٠٥. نقلاً عن نجدة خماش: ص ٨٩-٩٩.
- (٢٧) نجدة خماش، مرجع سابق، ص ٩٩.
- (٢٨) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، المجلد الأول، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ص ١٩٠-١٩١.
- (٢٩) أبو عبيد القاسم: الأموال، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٩٧.
- (٣٠) بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٣٧، ترجمة حمزة طاهر. ط. دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣٧.
- (٣١) صالح الأحمد العلي: مرجع سابق، ص ١٤-٢٧.
- (٣٢) البلاذري: أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٢٩.
- (٣٣) خليفة بن خياط: مصدر سابق، ج ١، ص ٣٨٤، ٤٢٨، ج ٢، ص ٥٣٤، ٥٥٢.
- (٣٤) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٥، ص ٢٦.
- (٣٥) ابن الربيع: قرة العيون، ج ١، ص ٧٢. الرازي: تاريخ صنعاء، ص ٧٩.
- الخزرجي: ص ١٥.
- (٣٦) الطبري: ج ٣، ص ٤٢٧.

- (٣٧) ابن سعد: الطبقات، ج ٣، ص ٥٨٨. الطبري: ج ٣، ص ٤٢٧.
- (٣٨) الأغاني: ج ١، ص ٣٠. الخزرجي: ص ١٥. ابن الربيع، مصدر سابق، ج ١، ص ٧٠.
- (٣٩) القلقشندي: مصدر سابق، ج ٥، ص ٢٦.
- (٤٠) ابن قتيبة: المعارف، ص ٢٧٦.
- (٤١) الأغاني: ج ٣، ص ١٢٩.
- (٤٢) الطبري: ج ٣، ص ٤٣٧.
- (٤٣) صالح الأحمد العلي: مرجع سابق، ص ٧٠٥.
- (٤٤) الطبري: ج ٤، ص ٢٤١. البلاذري: فتوح البلدان، ص ٣٢٢. د. نجدة خماش، مرجع سابق، ص ٩٩ وما بعدها.
- (٤٥) الطبري: ج ٤، ص ٢٤١.
- (٤٦) محمد بن علي الأكرع: الوثائق السياسية اليمنية، ص ١٧٢.
- (٤٧) الطبري: ج ٤، ص ٢٤١. ابن سعد: الطبقات، ج ٥، ص ٤٤٤. الأصفهاني: الأغاني: ج ١، ص ٣٠.
- (٤٨) الخزرجي: المسجد المصبوك، ص ١٨.
- (٤٩) اليعقوبي: التاريخ، ج ٢، ص ١٥٧. الطبري: ج ٣، ص ٤١٩، ٥٩٧.
- (٥٠) الخزرجي: مصدر سابق، ص ١٨.
- (٥١) الطبري: التاريخ، ج ٣، ص ٤٧٩، ٥٩٧، ٦٢٣، ج ٤، ص ٣٩، ٩٤.
- (٥٢) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٣٥. البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٨٦.
- (٥٣) الطبري: ج ٤، ص ٢٤١.
- (٥٤) ابن سعد: الطبقات، ج ٣، ص ٥٣٠.
- (٥٥) الرازي: تاريخ صنعاء، ص ١٦٥. الطبري: ج ٤، ص ٢٤١.

- (٥٦) الطبري: ج٤، ص ٢٤١. الخرجي: ص ٢٠. ابن سعد: الطبقات، ج٥، ص ٤٤٤.
- (٥٧) الأغاني: ج٣، ص ١٢٩.
- (٥٨) الطبري: ج٤، ص ٢٦٦.
- (٥٩) الطبري: ج٤، ص ٤٤٣. ج٥، ص ١٥٥.
- (٦٠) المصدر السابق، ج٤، ص ٤٤٣.
- (٦١) المصدر السابق، ج٥، ص ١٣٩.
- (٦٢) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.
- (٦٣) المصدر السابق، ج٥، ص ١٤٠.
- (٦٤) الطبري: التاريخ، ج٣، ص ٢٤٠.
- (٦٥) نجدة خماش: الإدارة في العصر الأموي، ص ٩٩.
- (٦٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٦٩. أنساب الأشراف، ج١، ص ٥٢٩. ياقوت الحموي: المعجم، ج١، ص ٣٧. النويري: نهاية الأرب، ج١، ص ١١٩.
- (٦٧) الرازي: تاريخ صنعاء، ص ١٦٣، ٢٩٥. ابن سلام: الأموال: ص ٧٨٥-٧٨٦.
- (٦٨) الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، ج١، ص ٨٣.
- (٦٩) الخرجي: المسجد المسبوك، ص ١٥. ابن الربيع: فرة العيون، ج١، ص ٧١-٧٠.
- (٧٠) أحمد بن حنبل: المسند، ج٥، ص ٣٢٣. الخرجي: مصدر سابق، ص ١٨.
- (٧١) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج١، ص ١٠٤-١٠٥، ٤١٢. ج٣، ص ٣٤٤.
- (٧٢) ابن الجوزي: (ت ٥٩٧هـ): تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١١٤. طبع دار إحياء علوم الدين بدمشق.

- (٧٣) أبو يوسف: الخراج، ص ١٦.
- (٧٤) الطبري: ج ٤، ص ٢٠٤.
- (٧٥) Encyclopedia of Islam val. ١١١. pp. ٣١٥-٣٩٠. Leiden ١٩٣٦.
- (٧٦) كرد علي: خطط الشام، ج ٦، ص ٦٧. نجدة خماش: الإدارة، ص ٥٩.
- (٧٧) حسين مولوي: الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم نشر مكتبة الآداب بمصر، ص ١٠٥.
- (٧٨) المرجع السابق نفسه، ص ١٠٦.
- (٧٩) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ١٦٥.
- (٨٠) نجدة خماش: المرجع السابق، ص ١٦٣.
- (٨١) الدينوري: الأخبار الطوال، ص ٧٧.
- (٨٢) كريستين: إيران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى خشب، للقاهرة، ١٩٥٧، ص ١١٢.
- (٨٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٠٤.
- (٨٤) الدينوري: مصدر سابق ص ٧٥. نجدة خماش: الإدارة، ص ١٦٧.
- (٨٥) أبو يوسف: الخراج، ص ٨٢.
- (٨٦) محمد بن علي الأكوخ الحوالي: الوثائق السياسية لليمنية، ص ٩٤ وما بعدها.
- (٨٧) يحيى بن آدم القرشي: مصدر سابق، ص ٦٠.
- (٨٨) أبو يوسف: الخراج، ص ٥٨ - ٥٩، ٦٦ - ٦٧ ابن سلام: الأموال، ص ٥٨٤.
- البلانري، فتوح البلدان، ص ٥٩، ٧٠ - ٧١، ٧٧. الخزرجي: المسجد المسبوك ص ١٣.
- (٨٩) الخزرجي: مصدر سابق، ص ١٣. ابن سلام: مصدر سابق، ص ٣٩، ٥٨٥.
- (٩٠) محمد بن علي الأكوخ الحوالي: مرجع سبق، ص ٩٤ وما بعدها. ابن سلام: الأموال، ص ٣٩.
- (٩١) محمد حميد الله: مرجع سابق، ص ١٥٨ - ١٥٩.
- (٩٢) ابن سلام: مصدر سابق، ص ٣٩ - ٤٠.

- (٩٣) أبو يوسف: الخراج، ص ٧٥.
- (٩٤) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٥٦.
- (٩٥) أبو يوسف: مصدر سابق، ص ٥٤. ابن سلام: مصدر سابق، ص ٦٤٤.
- (٩٦) المصدر السابق نفسه، ص ٥٥ - ٥٦.
- (٩٧) أبو يوسف: مصدر سابق، ص ٧٦.
- (٩٨) المصدر السابق نفسه، ص ٧٧.
- (٩٩) يحيى بن آدم القرشي: كتاب الخراج، ط: أبريل، ١٨٩٥م.
- (١٠٠) سورة الأنفال: الآية ٤١.
- (١٠١) ابن سعد: الطبقات، ج ٢، ص ٣٥٠. البلاذري: أنساب الأشراف، ج ١، ص ٣٨. النويري: نهاية الأرب، ج ١٧، ص ٣٥٠.
- (١٠٢) ابن حبيب: المحبر، ص ١١٧. أبو يوسف: الخراج، ص ٣٥٠.
- (١٠٣) أبو يوسف: الخراج، ص ٦٧، ٢١ - ٢٢، ٧٠. ابن سلام: الأموال، ص ٥٨٤. البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٤.
- (١٠٤) ابن سلام: الأموال، ص ٣٥٩.
- (١٠٥) اليعقوبي: التاريخ، ج ٢، ص ٢٠٧.
- (١٠٦) ابن سلام: الأموال، ص ٥٨١، ٥٨٦.
- (١٠٧) ابن سلام: الأموال، ص ٧١١.
- (١٠٨) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٦.
- (١٠٩) نجدة خماش: الإدارة، ص ١٩٧.
- (١١٠) المصدر السابق نفسه.
- (١١١) أبو يوسف: الخراج، ص ٦٩.
- (١١٢) اليعقوبي: التاريخ، ج ٢، ص ٢٣٤.
- (١١٣) نجدة خماش: الإدارة، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

- (١١٤) نجدة خماش: الإدارة، ص ٣٢٦.
- (١١٥) محمد بن علي الأكوغ: مرجع سابق، ص ١٢٧. ابن سعد: الطبقات، ج ٣ قسم ٢، ص ١٢١، ط، ليدن.
- (١١٦) منير العجلاني: عن محاضرة الأوئل ومسامرة الأوخر للبسنوي، ص ٣٤٠.
- (١١٧) عبد الحي الكتاني: الترتيب الإدارية والعائلات والصناعات والمتاجر والحالة العظمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية، ص ٢٦٠، فلس ١٣٤٩هـ.
- (١١٨) الكندي: مصدر سابق، ص ٣١٥. خليفة بن خياط: ج ١، ص ٣٨٩، ٤٢٠.
- (١١٩) جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٨٥.
- (١٢٠) إحسان صدقي العمدة: الحجاج بن يوسف الثقفي، ص ٤٠٢. بيروت ١٩٧٣م.
- (١٢١) عبد الحي الكتاني: مرجع سابق، ص ٢٧٣.
- (١٢٢) ابن سعد: الطبقات، ج ٦، ص ٩٥.
- (١٢٣) المصدر السابق نفسه، ج ٧ قسم ٢، ص ١٥٨، ط، ليدن ١٣٢٢هـ.
- (١٢٤) نجدة خماش: الإدارة، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.
- (١٢٥) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.
- (١٢٦) ابن سعد: الطبقات، ج ٧٦، قسم ٢ ص ١١٧.
- (١٢٧) أبو يوسف: الخراج، ص ١١٦.
- (١٢٨) حسين مولوي: مرجع سابق، ص ١٦٨.
- (١٢٩) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٣٨.
- (١٣٠) نجدة خماش: الإدارة، ص ٢٦٣.
- (١٣١) الطبري: ج ٣، ص ٦١٤.
- (١٣٢) المصدر السابق نفسه، ج ٧٦ قسم ٢، ص ٢٢٤.
- (١٣٣) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٤٥.

- (١٣٤) المصدر السابق نفسه.
- (١٣٥) المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ١٧٤. ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص ١٠٢.
- (١٣٦) إحسان صنفى العمدة، ص ٤٠٤. الحاج بن يوسف الثقفي، بيروت ١٩٧٣م.
- (١٣٧) الطبري: ج ٦، ص ٥٦٨.
- (١٣٨) دانييل دينت: الجزية والإسلام، ص ٦٤. ترجمة فوزي فهم جاد الله، بدون تاريخ.
- (١٣٩) الجهشيارى: الوزراء، ص ٣، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الأولى، القاهرة، بدون تاريخ.
- (١٤٠) الماوردي: الأحكام السلطانية، ط. الثالثة، مصر، ١٩٧٣م. ص ٢٠٧.
- (١٤١) اليعقوبي: التاريخ، ج ٢، ص ٢٣٤.
- (١٤٢) الجهشيارى: مصدر سابق، ص ٦٠.
- (١٤٣) أبو يوسف: الخراج، ص ٩٥. نجدة خماش، الإدارة، ص ٢٧٩.
- (١٤٤) الماوردي: مصدر سابق، ص ٢٠٧.
- (١٤٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٤، ص ٣٦٧. المطبعة الأميرية القاهرة ١٩١٣٢م. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢١٩، طبع دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.
- (١٤٦) الطبري: ج ٥، ص ٣٣٥. ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٥٦.
- (١٤٧) القلقشندي: مصدر سابق، ج ١٤، ص ٣٧١.
- (١٤٨) LevyP. ٣٠١ نقلاً عن نجدة خماش: الإدارة، ص ٢٨٤.
- (١٤٩) نجدة خماش: الإدارة، ص ٢٨٨ وما بعدها.
- (١٥٠) الطبري: ج ٥، ص ٣٣٠. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢١٩.
- (١٥١) نجدة خماش: مرجع سابق، ص ٢٨٧.
- (١٥٢) الطبري: ج ٥، ص ١٣٩ - ١٤٠.
- (١٥٣) ابن الأثير: الكامل، ج ٤، ص ١٦٠.
- (١٥٤) سورة القصص: الآية ٢٦.

- (١٥٥) الطبري: ج ٤، ص ٦٥.
- (١٥٦) ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بيروت بدون تاريخ، ص ٩.
- (١٥٧) الطبري: ج ٤، ص ١٨٦.
- (١٥٨) نجدة خماش: الإدارة، ص ٢٩٤.
- (١٥٩) الطبري: ج ٤، ص ٢٠٧.
- (١٦٠) الطبري: ج ٥، ص ٢٩٦.
- (١٦١) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٣٤٢.
- (١٦٢) الطبري: ج ٦، ص ٧٥. الدينوري: الأخبار الطوال، ص ٢٠١.
- (١٦٣) ابن الجوزي: تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١٤٠.
- (١٦٤) الطبري: ج ٧، ص ٢٠٥.
- (١٦٥) الكندي: مصدر سابق، ص ٦١ - ٦٢. ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
- (١٦٦) نجدة خماش: الإدارة، ص ٣٠٧.
- (١٦٧) الطرطوشي: سراج الملوك، طبعة أولى، مصر ١٣١٩هـ، ص ١١٦. نجدة خماش: ص ٣٠٩.
- (١٦٨) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج ٤، ص ٢٧١. تحقيق الأبياري، ١٩٤٩ - ١٩٦٨م.
- (١٦٩) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٣٩.
- (١٧٠) نجدة خماش: الإدارة، ص ٣١٠ - ٣١١.
- (١٧١) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٢١.
- (١٧٢) الطبري: ج ٥، ص ٢٠٩.
- (١٧٣) الطرطوشي: مصدر سابق، ص ١١٤.
- (١٧٤) نجدة خماش: مرجع سابق، ص ٣١٢ - ٣٣٧.